

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٦
Issue 86

تموز - اب - ايلول / ٢٠٢٦
Jul. - Aug. - Sept. / 2026



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P-ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ.م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان
المساعد السابق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والإداري

د. زهراء كريم جاسم
متابعة الأبحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الإدارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
إدارة الموقع الإلكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
إدارة صفحات التواصل

م.د. محمد مجيد حسين
أبحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabicتقدم عبر المنصة الالكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
- 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- 3. أن تعتمد الترتيب العشري للعناوين الأساسية والفرعية أو التصنيف المعياري العام.
- 4. يرفق مع كل بحث أو دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
- 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
- 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1.	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية منذ العام 2021 أ.د. خضر عباس عطوان د. نازدار علاء الدين نجم الدين	20_1
2.	أزمات غرب آسيا: قراءة في التحالفات والترتيبات الاقتصادية والسياسية لإعادة رسم خرائط المنطقة بعد عام 2023 أ.م.د. نسرين فالح حسن	43_21
3.	التنافس الحزبي على نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2020 أ.م. د. لارا حسين علي	60_44
4.	الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى في الإدراك الأمريكي أ.م.د. سند وليد سع	80_61
5.	الاتحاد الأوروبي والهجرة: بين المصالح الاقتصادية والحفاظ على القيم الأوروبية د. زكرياء حلوي	110_81
6.	السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 م. د. علي رسول المسعودي	132_111
7.	تأثير الواقع السياسي في بناء السياسة القضائية للمحكمة الدستورية العليا في مصر م.د. اسامه فائق عبد الرسول	150_133
8.	الاستراتيجية الأمريكية للمحافظة على الهيمنة الدولية م.د. معمر جليل مكطوف	173_151
9.	الهجانة في تشكل النظم السياسية الديمقراطية: دراسة في المفهوم وآليات التكوين م. د. ياسر علي حداد	192_174
10.	أثر متغير الطاقة في التنافس الأمريكي - الصيني م. نهلة إسماعيل إبراهيم	207_193
11.	المتغيرات المناخية وتأثيرها في السياسة العالمية اتفاقيات باريس انموذجاً م.م. رسل احسان خليل	234_208
12.	ريادة الأعمال والشركات الناشئة في العراق بعد العام 2020 التحديات والفرص المستقبلية م. م سالي موفق عبد الحميد حبيب	252_235

الهجانة في تشكل النظم السياسية الديمقراطية: دراسة في المفهوم وآليات التكوين^٧
Hybridity in the Formation of Democratic Political Systems: A Study of the
Concept and Mechanisms of Constitution

Dr. YASIR ALI HADDAD

م. د. ياسر علي حداد

الملخص:

يقارب هذا البحث الهجانة بوصفها مدخلاً تفسيرياً لتشكّل بعض النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة، لا باعتبارها مرحلة انتقالية ناقصة بين الديمقراطية والسلطوية وإنما صيغةً مركبةً تتحدد بآليات إنتاجها وأنماط اشتغالها وينطلق من ضبط إطارها المفاهيمي والنظري ثم تحليل الدور المحوري للنخب السياسية في بلورتها عبر تكييف المؤسسات الديمقراطية وإعادة توظيفها وبيان أثر التفاعل بين المحلي والمستورد في بناء الصيغ المؤسسية الهجينة. كما يفحص صلتها بالشرعية الداخلية والخارجية وباستدامة النظام وإعادة إنتاج السلطة وصولاً إلى الكشف عن حدود المقاربة المعيارية للديمقراطية حين تُدمج مؤسساتها داخل بنيات سياسية تعيد تحديد وظائفها وآثارها العملية. ويخلص البحث إلى أن الهجانة تمثل أداة تحليلية لفهم تشكّل نظم سياسية تحتفظ بالمظهر الديمقراطي مع إخضاع فاعليته لمنطق يضبط التنافس ويحد من إمكاناته التحويلية.

الكلمات المفتاحية: الهجانة، النظم السياسية الديمقراطية، النخب السياسية، الشرعية.

Abstract

This study approaches hybridity as an interpretive lens for understanding the formation of certain contemporary democratic political systems, not as an incomplete transitional stage between democracy and authoritarianism, but as a complex configuration with distinct mechanisms of production and operation. It examines its conceptual and theoretical foundations, analyzes the role of political elites in shaping it through the adaptation and redeployment of democratic institutions, and explores the interaction between imported institutional models and local contexts. It also addresses hybridity in relation to legitimacy, system sustainability, and the reproduction of power, while highlighting the limits of

تاريخ النشر: 2026 /6/30

تاريخ القبول: 2026/ 5/ 12

^٧ تاريخ التقديم : 2026/3/15

y.haddad@uomustansiriyah.edu.iq

* كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

normative democratic judgment when institutions are embedded in political structures that redefine their functions and effects. The study concludes that hybridity offers an analytical framework for understanding systems that preserve democratic forms while constraining their transformative potential.

Keywords Hybridity, Democratic Political Systems, Political Elites, Legitimacy.

المقدمة:

أفرزت التحولات السياسية التي شهدتها العالم منذ أواخر القرن العشرين نظاماً سياسياً لم تعد تستقيم قراءتها في ضوء الثنائية التقليدية بين الديمقراطية والسلطوية، فقد تبنت هذه النظم عدداً من المؤسسات والإجراءات ذات الطابع الديمقراطي دون أن تفضي بالضرورة إلى ديمقراطية راسخة كما لم تنتم في الوقت نفسه إلى نمط السلطوية الكلاسيكية، وقد كشف هذا الواقع عن قصور تصنيفي ونظري دفع الأدبيات المقارنة نحو البحث عن أدوات مفهومية أكثر قدرة على استيعاب هذه الصيغ المركبة فكان مفهوم (الهجانة) واحداً من أبرز الاستجابات لهذا الفراغ التحليلي.

وإذا كان مفهوم الهجانة قد برز استجابةً لهذا الفراغ، فإن قيمته لا تقف عند حدود توصيف النظم الواقعة بين الديمقراطية والسلطوية لتمتد إلى ما يتيح من فهم لكيفية تشكّل بعض النظم السياسية المعاصرة من خلال إدماج المؤسسات الديمقراطية داخل بنى سياسية مركبة تعيد تحديد وظائفها وحدود أثرها، لتتعلق هذه الدراسة من مقاربة الهجانة بوصفها مدخلاً تفسيرياً لفهم تشكّل بعض النظم السياسية الديمقراطية لا مجرد وصف لحالات انتقال لم تكتمل بعد.

يتبنى البحث مقاربة للهجانة بوصفها مدخلاً تفسيرياً يرصد آليات تكييف المؤسسات ذات الطابع الديمقراطي وإعادة توجيه وظائفها داخل بنى سياسية معاصرة وتتركز حجة البحث في بيان إمكانات التهجين التي تظهر حين تُدمج أدوات ديمقراطية كالانتخابات والتعددية والتمثيل داخل علاقات قوة تعيد تحديد آثارها التنافسية والتداولية، بهذا المعنى تغدو الهجانة حيزاً تحليلياً لفهم تحولات اشتغال المؤسسات أكثر من كونها مجرد تسمية تصنيفية لنظم تقع بين الديمقراطية والسلطوية.

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من بروز نظم سياسية معاصرة تجمع بين المؤسسات الديمقراطية وآليات تحد من فاعليتها بما يجعل الهجانة مدخلاً تحليلياً مهماً لفهم هذه الصيغ المركبة. كما تتصل أهميته بسعيه

إلى تجاوز التصنيف الثنائي التقليدي بين الديمقراطية والسلطوية والكشف عن آليات تكوين الهجانة ومسارات اشتغالها بما يعزز قيمتها التفسيرية في حقل النظم السياسية المقارنة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى مقارنة (الهجانة) بوصفها مدخلاً تفسيرياً لتشكيل بعض النظم السياسية الديمقراطية من خلال بيان أسسها المفاهيمية وتحليل دور النخب السياسية في إنتاجها عبر تكييف المؤسسات وإعادة توظيفها والكشف عن صلتها بالشرعية واستدامة النظام وحدود الديمقراطية المعيارية.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من أن الهجانة قد تمثل نمطاً سياسياً له بنيته ومنطق اشتغاله لا مجرد حالة وسطى أو مرحلة انتقالية عابرة. ويتمحور السؤال المركزي حول: كيف يمكن فهم الهجانة بوصفها مدخلاً تفسيرياً لتشكيل بعض النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة؟ ويتفرع عنه: ما الإطار المفاهيمي الذي يميز الهجانة عن المفاهيم المجاورة؟ وكيف تسهم النخب في تكوينها عبر تكييف المؤسسات ومواءمة النماذج المستوردة؟ وكيف تشتغل من خلال الشرعية واستدامة النظام وحدود أثر المؤسسات الديمقراطية؟

فرضية البحث: يفترض البحث أن تشكل الهجانة في بعض النظم السياسية المعاصرة يرتبط بدرجة تكييف المؤسسات ذات الطابع الديمقراطي وإعادة توجيه وظائفها داخل علاقات القوة القائمة، فكلما اتجهت النخب السياسية إلى إعادة توظيف الانتخابات والتعددية والتمثيل بما يضبط آثارها التنافسية والتداولية تعززت قابلية النظام لإنتاج صيغة هجينة تجمع بين المظهر الديمقراطي والتحكم الفعلي في مسار السلطة.

الإطار المنهجي للبحث: اعتمد البحث مقارنة نظرية تحليلية تقوم على التأسيس المفاهيمي والتفسير السياسي فقد وُظف المنهج الوصفي التحليلي في ضبط مفهوم الهجانة وتتبع تشكله في الأدبيات السياسية، في حين استخدم المنهج التحليل النظري لبيان دور النخب السياسية في إنتاجها والكشف عن صلتها بالشرعية واستدامة النظام وحدود الديمقراطية المعيارية، كما استعان البحث بأمثلة تطبيقية مختصرة لتوضيح آليات التكوين والاشتغال دون تحويلها إلى دراسات حالة مستقلة.

هيكلية الدراسة: انتظم البحث في ثلاثة محاور رئيسية، تناول الأول الإطار المفاهيمي والنظري وخصص المحور الثاني لدور النخب السياسية في تكوين الهجانة عبر إعادة توظيف المؤسسات والتفاعل بين المحلي والمستورد في بنائها، فيما عالج الثالث مسارات اشتغال الهجانة من خلال صلتها بالشرعية واستدامة النظام وحدود الديمقراطية المعيارية.

أولاً: الإطار المفاهيمي والنظري للهجانة في النظم السياسية الديمقراطية

يقتضي البحث أولاً تأسيس إطار مفاهيمي ونظري يحدد المقصود بالهجانة في حقل النظم السياسية ويميّزها عن المفاهيم المجاورة ويكشف عن السياق المعرفي الذي أفرزها، فالتحليل الذي يعالج دور النخب أو يبحث في الشرعية والاستدامة لا يستقيم ما لم يتأسس على ضبط دقيق للمفهوم الذي ينطلق منه، ولا سيما أن (الهجانة) دخلت الأدبيات السياسية محملة بدلالات متعددة وتسميات مقاربة تستدعي ترتيباً وتمييزاً قبل توظيفها في التحليل.

وعلى هذا الأساس يتجه هذا المحور إلى ضبط مفهوم الهجانة في حقل النظم السياسية وتتبع تشكله في الأدبيات المقارنة ثم بيان الأسس النظرية التي أفضت إلى تبلوره وتحديد قيمته التفسيرية.

1. مفهوم الهجانة في حقل النظم السياسية

أ. الدلالة اللغوية والاصطلاحية للهجانة تحيل الهجانة في دلالتها اللغوية العربية، كما يرد أصلها في مادة (هجن) إلى معنى الاختلاط وعدم الخلوص (ابن منظور، 1993، مادة هجن). فالهجين هو ما ينشأ عن امتزاج عناصر غير متماثلة داخل كيان واحد بما يمنحه صورة مركبة.

وقد انتقل هذا المعنى إلى حقل النظم السياسية ليكتسب مضموناً اصطلاحياً أكثر تحديداً إذ بات يُستخدم للدلالة على نظم تتشكل من تداخل خصائص وآليات لا تنتمي إلى نموذج سياسي خالص وتجمع في بنيتها بين عناصر مستمدة من أكثر من نمط في آن واحد. ولا تشير الهجانة إلى مجرد اختلاف في صورة النظام السياسي وإنما إلى تركيب بنيوي تتجاوز داخله مؤسسات وإجراءات ديمقراطية كالانتخابات والتعددية الحزبية والتمثيل النيابي مع ممارسات تحد من فاعلية تلك المؤسسات أو تعيد توجيه آثارها العملية في التنافس وتداول السلطة (Diamond, 2002, pp. 22-23). وبهذا المعنى برز مفهوم الهجانة بوصفه محاولة لضبط أنماط سياسية لا تستوعبها بسهولة الثنائية التقليدية بين الديمقراطية والسلطوية لأنها نظم جمعت داخل بنية واحدة مظاهر ديمقراطية وآليات تحد من اكتمال آثارها العملية، ثم ارتبط المفهوم منذ دخوله الأدبيات السياسية بإشكال تصنيفي ومنهجي يتصل بقدرة المفاهيم التقليدية على فهم هذه الصيغ المركبة.

ب. تشكل مفهوم الهجانة في الأدبيات السياسية وتعدد تسمياته المبكرة لم يظهر مفهوم الهجانة في حقل النظم السياسية بوصفه اصطلاحاً مستقراً منذ البداية وإنما تبلور تدريجياً في سياق أزمة واجهت الأدبيات

المقارنة بعد اتساع خبرات التحول السياسي في مرحلة ما بعد الموجة الثالثة للديمقراطية*¹. فقد أفرز هذا السياق نظاماً تبنّت مؤسسات وإجراءات ذات طابع ديمقراطي من دون أن تستقر في نموذج ديمقراطي راسخ أو تعود إلى السلطوية المغلقة بصورتها التقليدية وهو ما استدعى البحث عن اصطلاح قادر على توصيف هذه الصيغ الوسيطة.

وفي هذا الإطار مثّلت دراسة (تيري لين كارل) عن النظم الهجينة في أمريكا الوسطى عام 1995م إحدى البدايات البارزة لاستخدام المفهوم في الأدبيات السياسية، إذ استُخدم للدلالة على نظم تجمع عناصر من أنماط حكم مختلفة داخل بنية سياسية واحدة (Karl, 1995, pp. 72-73) ثم تعزز حضوره مع مطلع الألفية الجديدة، ولا سيما في أعمال (لاري دايموند) الذي ناقش فيها صراحة إشكالية التفكير في النظم الهجينة وتصنيفها (Diamond, 2002, pp. 21-23)

غير أن الأدبيات لم تستقر على تسمية واحدة جامعة لهذه الظاهرة حيث شهدت تعدداً في المفاهيم المتقاربة تبعاً لاختلاف زاوية النظر إليها فبينما حافظ مصطلح النظم الهجينة على سعة وصفية تسمح بالتعبير عن التركيب العام لهذه النظم، اتجه (أندرياس شدلر) إلى مفهوم السلطوية الانتخابية* لإبراز كيفية توظيف الانتخابات داخل بنى سلطوية في حين استخدم (ستيفن ليفيتسكي) و(لوغان واي) مفهوم السلطوية التنافسية* للدلالة على نظم توجد فيها منافسة سياسية فعلية لكنها تجري ضمن بيئة غير متكافئة بنيوياً. Schedler, (2002, pp. 36-39) هكذا لا يعكس هذا التعدد مجرد اختلاف لفظي ليدل على أن الظاهرة بدت أكثر تعقيداً من أن تستوعبها تسمية واحدة فبعض المقاربات انشغل بالسؤال العام المتعلق بكيفية توصيف نظم تجمع بين عناصر متباينة داخل بنية واحدة، فيما ركّز بعضها الآخر على الآليات التي تُدار من خلالها المؤسسات الديمقراطية بما يحد من آثارها التنافسية. ليصبح تعدد المصطلحات شاهداً على سعي الأدبيات إلى تجاوز الثنائية التقليدية بين الديمقراطية والسلطوية والبحث عن أدوات أكثر قدرة على فهم صيغ سياسية مركبة يصعب قراءتها بالتصنيفات الكلاسيكية وحدها.

* يقصد بالموجة الثالثة للديمقراطية موجة التحولات التي بدأت في منتصف سبعينيات القرن العشرين، واتسعت لاحقاً في مناطق مختلفة من العالم، كما صاغها (صموئيل هنتغتون) في دراسته عن التحول الديمقراطي.
* يقصد بالسلطوية الانتخابية: النظم التي تُبقي على الانتخابات الدورية والتنافس الحزبي في صورتها الإجرائية، لكنها تُخضعها لضوابط وانتهاكات منهجية تحول دون استيفائها الحد الأدنى من الشروط الديمقراطية، فالانتخابات في هذا النمط لا تُلغى، بل تُدار ضمن بيئة غير متكافئة من حيث فرص المنافسة، وحياد المؤسسات، والوصول إلى الموارد والإعلام، بما يجعلها وسيلة لإعادة إنتاج السلطة أكثر من كونها آلية فعلية لتداولها.

ت. التمييز بين الهجانة والخصوصية السياسية

مع اتساع استعمال مفهوم الهجانة في الأدبيات السياسية برزت الحاجة إلى التمييز بينه وبين الخصوصية السياسية أو الاختلاف الوطني في تطبيق المؤسسات فكل نظام سياسي يحمل درجة ما سمات تاريخية واجتماعية وثقافية تميزه من غيره، من دون أن يجعله ذلك بالضرورة نظاماً هجيناً فالخصوصية السياسية تحيل إلى تكييف المؤسسات وتوجيه ممارساتها داخل سياق وطني محدد بما ينسجم مع تاريخه وتوازناته وبنيتها الاجتماعية وصولاً إلى بناء مؤسسي موائم للواقع المحلي من غير أن يفضي ذلك إلى اجتماع منطقتين متباينتين داخل بنية النظام ذاته. (Morlino, 2009, pp. 282-285)

أما الهجانة فتتصرف إلى تركيب سياسي أعمق يقوم على تداخل عناصر ديمقراطية مع ممارسات تحد من فاعليتها أو تعيد توجيهها وظيفياً بحيث لا يكون الاختلاف مجرد تنوع محلي في التطبيق، وإنما بنية مركبة تنتج منطقاً سياسياً مزدوجاً يجمع بين الإقرار الشكلي بالمؤسسات الديمقراطية والحد العملي من آثارها التنافسية والتداولية، ومن هنا لا تكمن أهمية مفهوم الهجانة في بيان اختلاف النظم بعضها عن بعض بل أيضاً الكشف عن أنماط سياسية تصبح فيها المؤسسات الديمقراطية جزءاً من بناء غير متجانس يحتفظ بصورة الديمقراطية من دون أن يسمح بالضرورة بتحقيق مضمونها الكامل (خطاف، 2022، ص. 105) يكتسب هذا التمييز أهميته المنهجية من أنه يمنع التوسع الفضفاض في استعمال الهجانة ويقصرها على الحالات التي يعكس فيها النظام تداخلاً فعلياً بين مؤسسات ديمقراطية قائمة وآليات تحد من فاعليتها أو تعيد توظيفها داخل بنية سياسية مركبة.

2. الأسس النظرية لتشكيل النظم السياسية الهجينة

أ. القصور التصنيفي وأزمة أدبيات التحول الديمقراطي

إن استدعاء مفهوم الهجانة في الأدبيات السياسية ليس ناتجاً عن رغبة في توسيع التصنيفات المتاحة، وإنما استجابةً لقصور نظري متزايد في تفسير صيغ حكم لم تعد تستوعبها الثنائية التقليدية. فقد كشفت الخبرات السياسية التي أعقبت موجات التحول في أواخر القرن العشرين عن نظم تبنت مؤسسات انتخابية وتعددية حزبية وانفتاحاً سياسياً بدرجات متفاوتة، من دون أن تتجه بالضرورة إلى ترسيخ ديمقراطية مكتملة أو

إلى تفكيك آليات الهيمنة القائمة هنا تحوّل القصور التصنيفي من مشكلة في التسمية إلى مدخل أوسع لمراجعة الافتراضات النظرية التي حكمت فهم التحول السياسي (كاروثرز، 2023، ص 585) وقد برز هذا القصور بصورة خاصة داخل أدبيات التحول الديمقراطي التي انطلقت في كثير من صيغها المبكرة من تصور ضمنى مؤداه أن النظم الخارجية من (السلطوية) تسير بدرجات متفاوتة في مسار انتقالي يقود في النهاية إلى الديمقراطية متى ما توافرت شروطها الإجرائية، غير أن تطورات الواقع السياسي أظهرت أن هذا المسار ليس خطياً ولا حتمياً وأن تجارب انتقالية عديدة تعثرت أو انكفأت أو أفضت إلى نتائج مغايرة لما افترضته الأدبيات الانتقالية في صيغها المبكرة (بشارة، 2020، ص 281)

وفي هذا السياق يبرز في نقد (توماس كاردرز) لأدبيات التحول الديمقراطي تعبير (المنطقة الرمادية) للدلالة على فضاء سياسي لا تنطبق عليه افتراضات الانتقال المستمر نحو الديمقراطية ولا يمكن رده في الوقت نفسه إلى السلطوية بصورتها التقليدية. وقد مثل هذا التحول نقلة مهمة في النقاش النظري إذ لم تعد الإشكالية تتعلق بوجود حالات انتقال ناقصة فحسب وإنما بوجود أنماط سياسية تستقر في مواقع وسطى وتنتج منطق اشتغال خاص بها مهّدت مراجعة أدبيات التحول الديمقراطي بهذا المعنى الطريق أمام مفهوم الهجانة وما جاوره من مفاهيم بوصفها أدوات تفسيرية أكثر قدرة على فهم البنى المركبة التي تجمع بين المؤسسات الديمقراطية وآليات تقيد فاعليتها أو تعيد توجيهها داخل النظام السياسي (كاروثرز، 2023، ص 592)

ب. الهجانة بين الحالة الانتقالية والنمط السياسي القائم

ارتبط الجدل المبكر حول الهجانة بسؤال نظري حاسم مفاده: هل تعبّر النظم الواقعة بين الديمقراطية والسلطوية عن مرحلة انتقالية عابرة، أم عن نمط سياسي قائم يمكن أن يكتسب قدراً من الاستقرار والاستمرارية؟ ففي ظل التأثير الواسع لأدبيات الانتقال الديمقراطي خلال تسعينيات القرن العشرين اتجه جانب من الأدبيات إلى النظر إلى هذه النظم بوصفها أوضاعاً غير مكتملة ستتجه عاجلاً أم آجلاً إلى أحد المآلين، الديمقراطية أو السلطوية.

غير أن هذا التصور بدأ يتراجع مع مطلع الألفية الجديدة حين بيّن (توماس كاردرز) أن عدداً كبيراً من بلدان المنطقة الرمادية لا يسير في خط انتقالي مستقيم نحو الديمقراطية فيستقر في أوضاع سياسية وسطى لها

أنماط اشتغالها الخاصة. ثم أكد (لاري دايموند) أن بعض هذه النظم لا يمكن اختزاله في كونه مرحلة مؤقتة، لأنها تتبنى شكل الديمقراطية من دون أن تستوعب مضمونها الكامل. ودفع (ليوناردو مورلينو) النقاش خطوة أبعد حين سعى إلى التمييز بين الحالات الانتقالية الفعلية والنظم الهجينة التي تظهر قدراً من التماسك المؤسسي والاستمرار السياسي بما يبرر دراستها بوصفها ترتيبات قائمة بذاتها لا محطات عابرة Morlino, pp. 282-285 (2009).

على هذا الأساس لم يعد النظر إلى الهجانة باعتبارها حالة انتظار بين نموذجين متقابلين كافياً لفهمها، إذ بدأت الأدبيات تميل إلى التعامل معها بوصفها صيغة سياسية مستقلة لا تعبر بالضرورة عن مسار غير مكتمل بل عن بنية قادرة على الاستمرار من خلال الجمع بين مؤسسات ديمقراطية قائمة وآليات ضبط تحد من آثارها التنافسية والتداولية. ومن ثم لا تكمن أهمية الهجانة في توصيف موقع وسيط فحسب، بل في الكشف عن أن بعض النظم السياسية قد تتشكل وتستقر ضمن هذا التداخل. وإذا ثبت أن النظم الهجينة ليست بالضرورة حالات انتقال ناقصة فإن ذلك يستدعي بيان القيمة التفسيرية لمفهوم الهجانة في فهم بنية هذه النظم ومنطق تشكلها.

3. الهجانة بوصفها أداة تفسير لتشكّل النظام السياسي

لم يقف تطور مفهوم الهجانة عند حدود توصيف نظم سياسية يصعب إدراجها ضمن الثنائية التقليدية بل اتجه تدريجياً نحو اكتساب قيمة تفسيرية أوسع تتصل بفهم كيفية تشكّل هذه النظم ومنطق اشتغالها الداخلي. فالإشكال لم يعد مقتصرًا على وجود أنظمة تجمع بين مؤسسات ديمقراطية وممارسات غير ديمقراطية، وإنما أصبح متعلقاً بالكشف عن الكيفية التي تنتظم بها هذه العناصر داخل بنية سياسية واحدة وعن الآثار التي يتركها هذا التداخل في وظيفة المؤسسات وحدود التنافس وتداول السلطة.

من هنا اكتسب مفهوم الهجانة أهميته النظرية لأنه لا يكفي بتحديد موقع النظام بين الديمقراطية والسلطوية، وإنما يكشف بنيته المركبة من خلال الكيفية التي تُدمج بها المؤسسات الديمقراطية داخل نسق سياسي يُبقي صورتها الإجرائية ويحدّ في الوقت نفسه من آثارها التنافسية والتداولية الكاملة، فالمدخل الأقرب إلى موضوع هذه الدراسة هو الذي ينظر إلى الهجانة بوصفها حصيلة لإعادة تشكّل النظام السياسي من الداخل عبر تكييف المؤسسات وتحديد وظائفها وحدود فاعليتها فالمؤسسات الديمقراطية تدخل في علاقات قوة تعيد توجيه

أدوارها العملية وتجعلها جزءاً من بناء سياسي يحتفظ بمظاهر الديمقراطية من دون أن يفضي بالضرورة إلى نتائجها المعيارية الكاملة. وبهذا المعنى تُفهم الهجانة بوصفها جزءاً من مسار التشكّل الأساسي لبعض النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة لا بوصفها وصفاً لاحقاً لنظام اكتمل بناؤه وهو ما يقود إلى البحث في الفاعل الذي يسهم في إنتاج هذا التشكّل وتثبيتته، أي النخب السياسية بوصفها محوراً رئيساً في إعادة توظيف المؤسسات وتوجيه مساراتها داخل النظم الديمقراطية الهجينة.

ثانياً: النخب السياسية وآليات تكوين الهجانة في النظم السياسية الديمقراطية

1. النخب السياسية ودورها في إعادة تشكّل النظام السياسي

إذا كانت الهجانة قد ظهرت بوصفها جزءاً من مسار تشكّل بعض النظم السياسية الديمقراطية فإن تفسير تكوّن هذه البنية يقتضي تحليل الفاعل الذي يتولى توجيه المؤسسات ورسم حدود اشتغالها داخل النظام، ومن هنا تبرز النخب السياسية بوصفها أقلية تحتل مواقع التأثير والقرار الحاسم وتمتلك القدرة على صياغة جملة من قواعد العمل السياسي وتحديد مجالات التنافس وتوزيع النفوذ داخل النظام.

لعل الأدبيات الكلاسيكية والحديثة تساعد في ضبط هذا المعنى بما يخدم تحليل الهجانة بوصفها نتاج فعل سياسي لا أثراً مؤسسياً تلقائياً. فقد نظر (غايتانو موسكا) إلى الحكم بوصفه ممارسة تقوم بها أقلية منظمة تتولى إدارة الشأن العام، وربط (فلفريدو باريتو) حركة السلطة بتداول النخب وتعاقبها، فيما أسهم (هارولد لاسويل) في توسيع النظر إلى النخبة من خلال ربطها بالمكانة والنفوذ داخل البنية الاجتماعية والسياسية وفي الاتجاه نفسه، شدد (سي. رايت ميلز) على موقع النخبة داخل مراكز القرار، كلها مقاربات وإن اختلفت فإنها تلتقي في إبراز النخبة بوصفها فاعلاً يمتلك قدرة مؤثرة على توجيه المجال السياسي وإعادة تشكيله (بوتومور، 1988، ص 5-12، 33-34)

بناءً على هذا التحديد لا تُفهم الهجانة بوصفها أثراً تلقائياً لاجتماع مؤسسات ديمقراطية مع ممارسات مقيدة بل بوصفها حصيلة تدخل فاعل سياسي قادر على إعادة تشكّل العلاقة بين المؤسسات ووظائفها العملية. فالنخب السياسية هي التي تحدد المجال الذي تتحرك داخله الانتخابات وترسم حدود التنافس وتؤثر في قنوات التمثيل وتعيد توزيع مراكز النفوذ بما يُبقي البنية الديمقراطية قائمة من حيث الشكل من دون أن يتيح لها إنتاج آثارها في الممارسة. تمثل النخب السياسية على هذا النحو الحلقة التي تصل بين وجود المؤسسات

الديمقراطية من جهة، وتحولها إلى جزء من صيغة هجينة في اشتغال النظام من جهة أخرى، وهو ما ينقل التحليل من تحديد الفاعل المنتج للهجينة إلى بيان الكيفية التي تتجسد بها فاعليته داخل البنية المؤسسية للنظام.

2. تكيف المؤسسات الديمقراطية وإعادة توظيفها

يتسع دور النخب السياسية في النظم الهجينة ليتجاوز حدود التأثير في عمل المؤسسات وصولاً إلى إعادة توظيفها بما ينسجم مع موازين القوة القائمة. فالهجينة لا تتكوّن بالضرورة من إلغاء المؤسسات أو استبدالها بأدوات سلطوية صريحة، فقد تنشأ من تطويع بعض المؤسسات والإجراءات الديمقراطية وفي مقدمتها الانتخابات وتحويلها إلى أدوات لإدارة المجال السياسي على نحو يحد من قدرتها على إحداث تحول فعلي في بنية السلطة، وهنا تصبح المؤسسات الديمقراطية جزءاً من صيغة سياسية مركبة تمنح النظام مظهراً إجرائياً مشروعاً من دون أن تقود بالضرورة إلى تداول متكافئ للسلطة أو إلى انفتاح كامل للمجال العام وتتعمق هذه العملية حين لا تكتفي النخب السياسية بضبط المؤسسات من الخارج وتسعى نحو تعديل وظائفها العملية من الداخل، فالمؤسسة الديمقراطية لا تحتفظ دائماً بالدور الذي يفترض لها في النموذج المعياري فقد تتحول الانتخابات من وسيلة مفتوحة للتداول إلى آلية لتنظيم المنافسة ضمن حدود مأمونة وتصبح التعددية الحزبية إطاراً لاحتواء القوى المختلفة أكثر من كونها مجالاً لإعادة توزيع النفوذ كما قد يُعاد توجيه التمثيل السياسي ليؤدي وظيفة استيعاب بعض الفاعلين من دون تمكينهم من التأثير الحاسم في مراكز القرار. (ليفيتسكي وواي، 2023، ص 615.616)

وتكشف (التجربة الروسية) المعاصرة عن هذا المسار في استمرار الانتخابات والتعددية الحزبية ضمن مجال تنافسي تُعاد صياغة شروطه على نحو يحد من قدرته على إحداث تحول فعلي في موازين السلطة، فيما تبرز (التجربة التركية) بعد تعديلات عام 2017م كيف يمكن أن يستمر الحضور البرلماني داخل بنية دستورية اتجهت إلى تركيز أكبر للسلطة التنفيذية، وبهذا المعنى تتمثل الهجينة في التحويل الوظيفي الذي يطال المؤسسات الديمقراطية ويعيد تحديد موقعها داخل النظام (لويس، 2024، ص 24) (Venice Commission, 2017, p. 11)

وعبر هذا التحويل تضبط النخب السياسية مجال اشتغال المؤسسات الديمقراطية وتعيد ترتيب آثارها بما يضمن حضورها داخل النظام ويحد من قدرتها على إحداث تغيير جوهري في مراكز القوة ليشكل نمط من التنظيم السياسي يسمح بوجود الانتخابات والتعددية والتمثيل لكن ضمن شروط تجعلها أقل قدرة على إنتاج تحول فعلي في بنية السلطة.

لا يقتصر أثر هذا التكيف على ضبط التنافس أو تقييد نتائجه، بل يمتد إلى تمكين النخب السياسية من تجديد حضورها داخل النظام عبر تلك المؤسسات. فالتهجئة لا تمنح النخب الحاكمة وسائل إدارة التوازن بين الانفتاح والضبط فحسب، وإنما توفر لها أيضاً أدوات مرنة لإعادة ترتيب مواقعها من دون التخلي عن موقعها المركزي في النظام. وقد يتحقق ذلك عبر مسارات متعددة كإدماج قوى سياسية جديدة بصورة جزئية ومضبوطة أو عادة تدوير بعض المواقع النخبوية داخل صيغ تمثيلية وانتخابية معدلة أو السماح بدرجات من التنافس المحسوب الذي يجدد الواجهة السياسية من غير أن يمس البنية الفعلية للسلطة، وبذلك لا تكون إعادة إنتاج النخبة نقيضاً للمؤسسات الديمقراطية القائمة وإنما تجري من خلالها وبوساطتها، إذ تتحول هذه المؤسسات إلى قنوات تمنح التغيير مظهره الإجرائي فيما يبقى أثره الفعلي مضبوطاً داخل الحدود التي تضمن استمرار القوى المهيمنة، وهذا ما يجعل النظام الهجين قادراً على أن يبدو متحركاً ضمن سطحه السياسي بينما يحافظ في عمقه على مراكز النفوذ والقرار الحاسم (سفوليك، 2025، ص 178-181).

وبناءً على ذلك يمثل تكيف المؤسسات الديمقراطية إحدى الآليات المركزية في تكوين التهجئة داخل النظام السياسي فالمؤسسات لا تُفرغ من مضمونها بصورة كلية ولا تُترك في الوقت نفسه لتعمل وفق منطقها الديمقراطي الكامل بل تُدار ضمن صيغة تجمع بين استبقاء بنيتها الإجرائية وتقييد آثارها التحويلية، ومن هنا تتجلى التهجئة بوصفها نتيجة لتدخل النخب في إعادة صياغة العلاقة بين المؤسسة ووظيفتها وهو ما يفتح الطريق للانتقال إلى مسار آخر من مسارات تكوينها.

3. التهجئة بين المحلي والمستورد في بناء المؤسسات ليست إعادة توظيف المؤسسات القائمة هي

المساحة الوحيدة لتشكّل التهجئة، ففي بعض الحالات تكون التهجئة حاضرة في صميم عملية بناء المؤسسات منذ لحظتها التأسيسية ولا سيما حين تُستمد بعض الصيغ الدستورية أو الانتخابية من نماذج خارجية يُراد إدماجها داخل سياق محلي مختلف. فالمقصود بالاستيراد هنا اعتماد ترتيبات مؤسسية جاهزة أو شبه جاهزة

تمنح النظام صورة حديثة ومنظمة ثم إدخالها في بيئة تمتلك توازناتها ومصالحها وقواعدها الخاصة، ولذلك لا تنتقل المؤسسة المستوردة إلى السياق المحلي مطابقةً لأصلها فتخضع منذ لحظة إدخالها لعمليات مواءمة وإعادة تفسير وتكييف تتولى النخب السياسية توجيهها بما ينسجم مع موازين القوة القائمة (بشارة، 2020، ص 81-79).

في هذا المستوى يتجلى الدور الفاعل للنخب السياسية حين لا تكفي بمواءمة المؤسسة المستوردة مع البيئة المحلية وتعيد توجيهها لتؤدي وظيفة مزدوجة فهي تمنح النظام مظهراً من الشرعية المؤسسية عبر تبني صيغ ذات طابع ديمقراطي لكنها تُدمج في الوقت نفسه داخل بنية سياسية تحفظ التوازنات القائمة وتحد من قدرة تلك الصيغ على إنتاج آثارها الكاملة، ولعل (التجربة السنغافورية) مثالاً دالاً على هذا المسار حيث استند نظامها السياسي إلى النموذج (البرلماني الوستمنستري)*² ثم أعيد توطينه داخل سياق محلي احتفظ بالمؤسسات الانتخابية والتمثيلية في صورتها الحديثة مع إدماجها في بنية سياسية عززت استقرار الهيمنة الحزبية وحدت من آثارها التنافسية الكاملة وفقاً لتوجه تبنته النخب السنغافورية (حكم الأكفاء) الذي سيطر على بناء وتأسيس النظام السنغافوري مما جعله واحداً من أشكال النظم الهجينة (بار وإسكربس، 2011، ص 436-435).

إن فالحجانة ثمرة للطريقة التي يُعاد بها تركيب المؤسسة داخل السياق المحلي لتجمع بين الشرعية في صورتها والضبط في وظيفتها وحسابها مجرد نتيجة لاختلاط مصدرين مختلفين في بناء المؤسسة ليس سوى قصور تحليلي، حيث يمثل التفاعل بين المحلي والمستورد أحد المسارات الفعلية التي يتكوّن من خلالها النظام السياسي الهجين فالمؤسسة التي تُنقل من خارج سياقها ثم تُعاد مواءمتها محلياً لا تبقى نسخة مطابقة لأصلها وإنما تصبح جزءاً من تركيب سياسي جديد تتقاطع فيه الصيغة المؤسسية الحديثة مع اعتبارات السيطرة وإدارة التوازنات، من هنا تكشف العلاقة بين المحلي والمستورد أن الهجانة قد تكون حاضرة في بنية التكوين ذاتها، لا أثراً لاحقاً يطرأ على النظام بعد اكتمال بنائه حين تُصاغ المؤسسات منذ البداية عبر تفاعل معقد بين النموذج المنقول والواقع المحلي الذي يعيد تأويله وتحديد مجاله العملي.

النظام الوستمنستري نسبة إلى قصر وستمنستر Westminster في لندن، مقر البرلمان البريطاني، ويُقصد به النموذج البرلماني المستمد من التجربة البريطانية من حيث مسؤولية الحكومة أمام البرلمان ومركزية الأغلبية البرلمانية في تشكيل السلطة التنفيذية، انتقل هذا النموذج إلى بعض الدول المتأثرة بالإرث البريطاني، ومنها سنغافورة، مع إعادة توطينه وفق شروطها المحلية.

ويتضح بذلك أن تكوين الهيئة لا يرتبط بعمل النخب داخل المؤسسات فحسب بل يتصل أيضاً بكيفية بناء تلك المؤسسات وإدماجها في النظام السياسي ضمن شروط محلية محددة. وإذا كان هذا المحور قد بين آليات التكوين من خلال دور النخب في إعادة تشكيل المؤسسات وتكييف وظائفها وإعادة مواءمة النماذج المستوردة، فإن ذلك يمهد للانتقال إلى مستوى لاحق من التحليل يتعلق بكيفية اشتغال النظام الهجين بعد تشكله ولاسيما ما يتصل بمسألة الشرعية وقدرته على الاستمرار وحدود صلته بالمفهوم المعياري للديمقراطية.

ثالثاً: الهيئة والشرعية ومسارات اشتغال النظم السياسية الهجينة

1. الهيئة ومتطلبات الشرعية الداخلية والخارجية

إذا كان المحوران السابقان قد انصرفا إلى تأسيس مفهوم الهيئة وبيان آليات تكوينها داخل النظم الديمقراطية فإن هذا المحور ينتقل إلى مستوى آخر من التحليل يتعلق بكيفية اشتغال النظام الهجين بعد تشكله، وفي هذا السياق تبرز الشرعية بوصفها أحد المداخل الأساسية لفهم استمرار الهيئة، إذ تحتفظ النظم الهجينة بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية لما توفره من موارد للقبول والاعتراف داخلياً وخارجياً مع إمكان إعادة توجيه أثارها العملية بما لا يفضي إلى تقويض مراكز القوة القائمة.

تبدأ صلة الهيئة بالشرعية من أن النظام الهجين لا يستغني كلياً عن الأدوات التي تفترضها الديمقراطية لما تمنحه من صورة مؤسسية مقبولة على مستوى التنظيم السياسي، فحضور الانتخابات والتمثيل والتعددية لا يؤدي وظيفة إجرائية فحسب بل يسهم في تقديم النظام بوصفه منفتحاً على المشاركة وقابلاً للتجدد حتى عندما تبقى نتائج هذا الانفتاح مقيدة في الممارسة، وبهذا المعنى تصبح الديمقراطية في كثير من صور الهيئة مورداً للشرعية تستثمره البنية الحاكمة من دون أن تلتزم بالضرورة بكامل مقتضياته المعيارية.

تعمل هذه الشرعية في مستويين متوازيين فمن الداخل تساعد المؤسسات الديمقراطية على توفير قدر من القبول السياسي وامتصاص جانب من مطالب المشاركة وتخفيف حدة الاعتراض من خلال إظهار النظام بمظهر القابلية على التعدد والاستجابة، أما من الخارج فإن هذه المؤسسات تمنح النظام لغة سياسية معترفاً بها في البيئة الدولية وتساعد على الظهور بمظهر الدولة الملتزمة بقواعد التنظيم الحديث، بما يتيح له تحصيل قدر من الاعتراف أو التسامح وربما الدعم الإقليمي والدولي، وبهذا المعنى تؤدي المظاهر الديمقراطية في النظام الهجين دوراً مزدوجاً فهي وسيلة لإدارة القبول الداخلي وأداة لبناء صورة خارجية مقبولة.

إذ تتحول الشرعية في النظام الهجين إلى مورد نظامي يعزز قدرته على الاستمرار داخل صيغة تجمع بين الانفتاح الإجرائي والتحكم الفعلي في مسار السلطة وبذلك يمهد تحليل الشرعية للانتقال إلى مسألة أكثر اتصالاً بمنطق اشتغال الهجانة وهي الكيفية التي توظّف بها هذه الشرعية في استدامة النظام وإعادة إنتاج السلطة (Gerschewski, 2013, pp. 18-21)

2. الهجانة بين استدامة النظام وإعادة إنتاج السلطة

لا تقف آثار الشرعية في النظام الهجين عند حدود توفير القبول الداخلي أو الاعتراف الخارجي إذ تمتد إلى دعم قدرة النظام على الاستمرار وإعادة إنتاج السلطة داخله، فحين تتجسّد البنية الهجينة في استيعاب المؤسسات والإجراءات الديمقراطية ضمن منطقها العام فإنها لا تمنح نفسها صورة مشروعة فحسب بل تفتح أيضاً مساراً لتجديد موازين القوة القائمة في صيغ تبدو قابلة للحركة والتكيف وتحقق إعادة إنتاج السلطة هنا، من خلال تنظيم المجال السياسي وضبطه داخل حدود تسمح بقدر من المشاركة من دون أن تقضي بالضرورة إلى زعزعة مراكز النفوذ والقرار.

علماً إن مجمل المظاهر الديمقراطية في النظم الهجينة هي اشتراطات تجدد السلطة بمنطق مغاير فالانتخابات قد تتكرر والمنافسة قد تستمر والتمثيل قد يتوسع أو يتبدل لكن ذلك يجري غالباً ضمن سقف يجعل الحركة السياسية أقل قدرة على إعادة تشكيل البنية العميقة للسلطة وبهذا المعنى لا تؤدي المظاهر الديمقراطية وظيفة تجميلية فقط بل قد تصبح إحدى القنوات التي تُدار من خلالها عملية إعادة إنتاج النظام نفسه (سفوليك، 2025، ص 34-35)

أذن تقوم استدامة النظام الهجين على إدارة التغير لا على تعطيله كلياً فهو يسمح بتبدل بعض الوجوه وإعادة تشكيل بعض التحالفات وتجدد الخطاب السياسي وتعديل بعض أدوات التمثيل بما يجعله يبدو قادراً على الاستجابة والتكيف، غير أن هذه الحركة لا تتحول بالضرورة إلى إعادة تأسيس لبنية السلطة، لأنها تُدمج داخل ترتيب عام يحافظ على مراكز القوة الأساسية، ومن هنا تظهر الهجانة بوصفها صيغة تنتج استقراراً مرناً لا يقوم على إغلاق المجال السياسي بالكامل ولا على إطلاقه إلى مدى يهدد استمرار النظام فالحصد هنا توجيه حركته بما يبقي قدرته على البقاء.

وبذلك تغدو الهجانة أكثر من مجرد حالة وسطى بين الديمقراطية والسلطوية فهي صيغة نظامية تجمع بين التكيف الظاهر والاستمرار الفعلي وبين قبول قدر من التجدد والمحافظة على التوازنات العميقة للسلطة، وهذا ما يفسر قدرة بعض النظم الهجينة على الاستمرار زمنياً طويلاً لا لأنها توقف التغير بل لأنها تستوعبه وتعيد تنظيمه داخل حدود البقاء، ومن هنا يتجه النقاش إلى السؤال الأوسع المتعلق بحدود الحكم على هذه النظم في ضوء الديمقراطية المعيارية.

3. النظم السياسية الهجينة وحدود الديمقراطية المعيارية

إذا كانت الهجانة قد ظهرت فيما سبق بوصفها صيغة تسمح للنظام بالجمع بين الشرعية والاستمرار فإن أهميتها التحليلية تمتد إلى ما تكشفه من إشكال أعمق يتعلق بحدود الديمقراطية المعيارية عند مواجهة نظم تحتفظ بمؤسساتها وأشكالها الإجرائية من دون أن تفضي بالضرورة إلى آثارها الكاملة. فالنظم الهجينة لا تنشر سؤالاً تصنيفياً بسيطاً من قبيل هل هي ديمقراطية أم غير ديمقراطية؟ بل تدفع إلى مساءلة العلاقة بين النموذج الديمقراطي بوصفه معياراً نظرياً والواقع السياسي بوصفه مجالاً تتداخل فيه المؤسسات مع موازين القوة وآليات السيطرة. وبذلك تبرز الهجانة بوصفها مدخلاً نقدياً لفهم المسافة التي قد تنشأ بين الديمقراطية كما تُفترض معيارياً، والديمقراطية كما تتشكل فعلياً في بعض الخبرات السياسية المعاصرة.

وعلى هذا الأساس لا يكفي الحكم على النظم الهجينة من خلال وجود المؤسسات الديمقراطية أو غيابها لأن المسألة تتعلق بوظيفة الشكل المؤسسي وأثره وحدوده العملية داخل النظام السياسي لا بوجوده في ذاته. فقد توجد انتخابات وتعددية وتمثيل وخطاب دستوري، لكن القيمة الديمقراطية لهذه العناصر لا تتحدد بحضورها الشكلي، وإنما بمدى قدرتها على فتح المجال العام وضمان التنافس المتكافئ وإتاحة إمكان التغيير الفعلي في موازين السلطة، وبهذا المعنى لا يُختبر المعيار الديمقراطي في وجود المؤسسة فحسب وإنما في طبيعة اشتغالها ونتائجها والحدود التي تقف عندها حين تُدمج داخل بنية سياسية تعيد توجيه وظائفها وفق منطق مختلف.

تكشف (الهجانة) فضلاً عن حدود هذه النظم، حدود بعض المقاربات التي تقتض تطابقاً مباشراً بين الشكل الديمقراطي والمضمون الديمقراطي أو بين تبني المؤسسة وفعاليتها الحقيقية، فوجود الانتخابات لا يعني بالضرورة إمكان التداول الحقيقي للسلطة ووجود التعددية لا يضمن بذاته تكافؤ المنافسة كما أن حضور

المؤسسات الدستورية لا يكفي لإثبات أن السلطة أصبحت مقيدة بصورة كاملة. كذلك تبين النظم الهجينة أن الأدوات الديمقراطية قد تُستبقى في صورتها ثم يُعاد تحديد أثرها داخل بنية سياسية تسمح لها بالعمل، ولكن ضمن حدود تحول دون تحقق إمكاناتها المعيارية كاملة. ولذلك تفرض الهجانة قراءة أكثر حذراً للديمقراطية لا تختزلها في مظاهرها المؤسسية.

وتتجاوز دلالة ذلك حدود الحكم على نظم بعينها، لتثير إشكالاً أوسع يتعلق بالمعيار الديمقراطي ذاته حين يُستخدم في قراءة نظم تحتفظ بمؤسساته من دون أن تنتج آثاره المفترضة فبعض القراءات المعيارية تميل إلى افتراض أن وجود المؤسسات الديمقراطية يفضي في الحد الأدنى إلى تنافس مفتوح وإمكان لتداول السلطة وخضوع القرار لمساءلة فعلية غير أن النظم الهجينة تُظهر أن هذا الافتراض ليس بديهياً، إذ قد تعمل المؤسسات داخل سياقات تعيد تعريف شروط التنافس وتحول التمثيل إلى أداة لإدارة التوازنات أكثر من كونه قناة لإعادة توزيع السلطة، ومن هنا تكشف الهجانة حدود المقاربة التي تفترض أن الشكل المؤسسي يحمل في ذاته ضماناً الأثر الديمقراطي، فالمسافة بين المؤسسة ووظيفتها وبين الإجراء ونتيجته هي المجال الذي تشغل فيه الهجانة وتعيد من خلاله مساءلة معنى الديمقراطية حين تدخل في علاقات قوة غير متكافئة (Morlino, 2004, pp. 10-13).

تتجلى بذلك الصلة الجوهرية بين هذا النقاش وعنوان البحث نفسه فالهجانة تُفهم هنا بوصفها صيغة معقدة في تشكّل بعض النظم السياسية الديمقراطية داخل سياقات تتداخل فيها المؤسسات مع علاقات القوة والشرعية مع السيطرة والانفتاح الإجرائي مع حدود أثره الفعلي، وعليه فإن دراسة الهجانة تتجاوز تصنيف النظم أو قياس درجة اقترابها من الديمقراطية إلى فهم الكيفية التي تتشكل بها هذه النظم أصلاً وكيف تنتج ترتيبات سياسية تحتفظ بقدر من المظهر الديمقراطي من دون أن تتطابق كلياً مع النموذج الذي يفترضه المعيار النظري المجرد. ويتضح من ذلك أن الهجانة في مستوى اشتغالها النظامي تعيد تنظيم العلاقة بين الشرعية والاستمرار وبين الشكل الديمقراطي وحدود أثره العملي. فالنظم الهجينة تفهم من خلال الكيفية التي تُدمج بها هذه المؤسسات داخل بنية تسمح للنظام بأن يبدو مشروعاً وقابلاً للتجدد مع بقاءه محكوماً بمنطق يحد من التحول الكامل في مركز السلطة، وبهذا يكتمل المسار التحليلي للمحور وصولاً إلى فهم الهجانة بوصفها مدخلاً لتفسير اشتغال بعض النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة وحدودها الفعلية.

الخاتمة:

تكشف الهجانة في ضوء ما انتهى إليه البحث عن قصور النظر إلى النظم السياسية من خلال التقابل الحاد بين الديمقراطية والسلطوية إذ لم يعد كافياً ردّ النظم التي تحتفظ بمؤسسات انتخابية وتمثيلية ودستورية إلى مجرد حالات انتقالية أو تجارب لم تستكمل شروطها بعد، فهذه النظم تعبّر في جانب منها عن صيغة سياسية أكثر تركيباً تتداخل فيها مظاهر الانفتاح مع آليات الضبط وتتحول فيها الديمقراطية من نموذج يُنتظر اكتماله إلى مكوّن يدخل في تشكيل بنية نظامية لها منطقتها الخاص في الوجود والاستمرار.

لا تبدو الهجانة وفق هذا الفهم، أثراً طارئاً يصيب النظام بعد اكتمال بنائه بل مساراً يتخلق داخل عملية التكوين ذاتها فالمؤسسات لا تعمل بمعزل عن الفاعلين الذين يحددون مجالها ويعيدون ترتيب وظائفها كما أن النماذج المؤسسية لا تنتقل إلى السياقات المحلية محتفظة دائماً بمنطقها الأصلي وفي هذا المستوى تبرز النخب السياسية بوصفها الفاعل الأكثر قدرة على تحويل الأدوات الديمقراطية إلى عناصر مدمجة في بناء مركب يمنح النظام قابلية التنظيم والتمثيل من جهة ويصون مراكز القوة القائمة من جهة أخرى وبذلك تغدو الهجانة نتاجاً لإعادة تشكيل العلاقة بين المؤسسة ووظيفتها وبين الشكل الذي تعلنه والحدود التي تُرسم لأثرها في الممارسة.

لعل ما يفسر استمرار هذا البناء هو قدرته على إنتاج توازن دقيق بين الحاجة إلى الشرعية والحاجة إلى التحكم، فالنظام الهجين لا يستبعد المشاركة كلياً، ولا يطلقها إلى مدى يضعف بنيته، وإنما يستوعبها في صيغ تسمح له بأن يبدو قابلاً للتجدد والاستجابة مع إبقاء التحول الجوهري في مراكز النفوذ ضمن حدود مضبوطة، ومن هنا تتضح أهمية النظر إلى المؤسسات من خلال موقعها في توزيع القوة لا من خلال حضورها الشكلي وحده لأن المؤسسات الديمقراطية تستمد معناها السياسي من الأثر الذي يُسمح لها بإنتاجه داخل النظام.

إن القيمة التفسيرية للهجانة تكمن في الكشف عن كيفية تشكّل بعض النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة عبر تفاعل معقد بين الشرعية والسيطرة، والانفتاح والتنظيم ثم التجدد والاستمرار، فالديمقراطية في هذه التجارب لا تغيب تماماً ولا تتحقق بصورة فعلية، إنما يُعاد دمجها داخل بنية سياسية تجعلها جزءاً من منطق النظام لا معياراً خارجياً يحكمه من أعلى ومن ثمّ يصبح فهم هذه النظم مشروطاً بتجاوز السؤال عن مقدار

قربها من الديمقراطية إلى سؤال أعمق... كيف تُبنى الديمقراطية نفسها حين تدخل في علاقات قوة تعيد
تحديد وظائفها وحدودها؟

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر العربية

- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1993). لسان العرب. ط 3. دار صادر. بيروت. لبنان.
- خطاف، بوبكر. (2022). "الأنظمة السياسية الهجينة: مقارنة مفهومية نظرية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية: 11(2): 101-110.
- كاروثرز، توماس. (2023). "نهاية نموذج الانتقال". في: مجموعة مؤلفين، مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي. ط 1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة/بيروت.
- بشارة، عزمي. (2020). الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. ط 1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة/بيروت. قطر/لبنان.
- بوتومور، ت. ب. (1988). النخبة والمجتمع. ترجمة: جورج جحا. ط 2. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. لبنان.
- ليفيتسكي، ستيفن، وواي، لوكان أ. (2023). "مقالة حول السلطوية التنافسية". في: مجموعة مؤلفين، مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي. ط 1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة/بيروت. قطر/لبنان.
- لويس، ديفيد ج. (2024). التسلطية الجديدة في روسيا: بوتين وسياسة ضبط النظام. ترجمة: عامر شيخوني. مراجعة: يوسف معوض. ط 1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة/بيروت. قطر/لبنان.
- بار، مايكل دي، وإسكربس، إزلاتكو. (2011). بناء سنغافورة: النخبوية والإثنية ومشروع بناء الأمة. ترجمة: حازم نهار. مراجعة: سعيد الغانمي. ط 1. مشروع كلمة للترجمة. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.
- سفوليك، ميلان دبليو. (2025). السياسة والحكم في النظم التسلطية. ترجمة: عومرية سلطاني. ط 1. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت. لبنان.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Diamond, Larry. (2002). "Elections Without Democracy: Thinking About Hybrid Regimes". Journal of Democracy: 13(2): 21-35.
- Karl, Terry Lynn. (1995). "The Hybrid Regimes of Central America". Journal of Democracy: 6(3): 72-86.

- Diamond, Larry. (2002). "Elections Without Democracy: Thinking About Hybrid Regimes". Journal of Democracy: 13(2): 21-35.
 - Schedler, Andreas. (2002). "Elections Without Democracy: The Menu of Manipulation". Journal of Democracy: 13(2): 36-50.
 - Morlino, Leonardo. (2009). "Are There Hybrid Regimes? Or Are They Just an Optical Illusion?". European Political Science Review: 1(2): 273-296.
- تقرير لجنة الاتحاد الأوروبي (البندقية)
- Venice Commission: Proposed constitutional amendments in Turkey would be a "dangerous step backwards" for democracy <https://www.coe.int/en/web/portal/-/venice-commission-proposed-constitutional-amendments-in-turkey-would-be-a-dangerous-step-backwards-for-democracy>
 - Gerschewski, Johannes. (2013). "The Three Pillars of Stability: Legitimation, Repression, and Co-optation in Autocratic Regimes". Democratization: 20(1): 13-38.
 - Morlino, Leonardo. (2004). "What Is a 'Good' Democracy?". Democratization: 11(5): 10-32.